



بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

الأدلة المعلوماتية



الهيئة العامة للاستثمار GAFI
General Authority for Investment

إعداد

منى عبد القادر محمود

أكتوبر 2017

الأدلة المعلوماتية

سلسلة دورية لأهم البيانات المعلوماتية او المعرفية تصدر عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد بنك الاستثمار القومي.

وتهتم هذه السلسلة بنشر المعلومات والمعرفة لأهم الكيانات المرتبطة بالاستثمار والقطاع المصرفي في مصر، مثل البورصة المصرية، والبنك المركزي المصري، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية ... الخ، وذلك بهدف تأصيل الثقافة الاقتصادية، ولزيادة الوعي بالتطورات التي تحدث في الاقتصاد المصري ومعرفة التشابكات التي تحدث فيما بين قطاعاته.

<u>الصفحة</u>	<u>المحتويات</u>
3	الهيئة العامة للاستثمار
4	رؤساء الهيئة العامة للاستثمار
5	مميزات للاستثمار في مصر
8	القطاعات المستهدفة الاستثمار فيها بمصر
8	الاتفاقيات التجارية
9	خدمات الهيئة
10	مجمع خدمات الاستثمار
11	مركز بداية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
11	مركز تسوية منازعات المستثمرين
12	المصادر

الهيئة العامة للاستثمار



هي منظمة حكومية مصرية تابعة لوزارة الاستثمار تم انشاؤها بقرار رئيس الجمهورية رقم 284 لسنة 1997، مهمتها العمل على تقديم مصر كمركز لريادة الأعمال والابداع والابتكار وذلك من خلال الترويج للاستثمار المحلي والأجنبي ودعم تقديم خدمات نمطية متطورة يسيرة للمستثمرين في إطار بيئة جاذبة للأعمال وسياسات داعمة للاستثمار.

أهداف الهيئة الرئيسية:

- ✓ التطوير المؤسسي الداعم للاستثمار.
 - ✓ دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية ريادة الأعمال.
 - ✓ تطوير خدمات الاستثمار وتهيئة بيئة الأعمال.
 - ✓ إدارة المناطق الحرة العامة والخاصة والاشراف على شركات الاستثمار وتنمية المناطق الاستثمارية
 - ✓ الترويج لجذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز الاستثمار المحلي
- وتقدم الهيئة مجموعة متكاملة من الخدمات للمستثمرين تساعد على بلوغ أهدافها وتشمل:
- تقديم المشورة والدعم للمساعدة في تقييم الوضع في مصر باعتبارها مركز استثماري محتمل.
 - تقديم خدمات فعالة ومهنية والإجابة على استفسارات المستثمرين في الوقت المناسب.
 - مساعدة المستثمرين من خلال مجمع خدمات الاستثمار في الحصول على كافة الموافقات اللازمة لتسهيل وتيسير عملية بدء الأنشطة في مصر، وتحديد المواقع والخيارات المناسبة داخل مصر، وتحديد الشركاء المصريين المناسبين من خلال تنظيم فاعليات منتديات الأعمال.

- توفير خدمات الدعم بعد التأسيس وخدمات تسوية النزاعات.
- احترام احتياجات المستثمرين بصورة كاملة.
- تلقي رسوم عضوية المستثمرين الصناعيين في غرف الصناعة من خلال مجمع خدمات الاستثمار (الذي يهدف إلى تقديم كافة الخدمات في مكان واحد).
- زيادة نطاق اختصاص مكتب اتحاد غرف التجارة المصرية في مجمع خدمات الاستثمار لتقديم خدمات جديدة من بينها: تعديل وتجديد العضوية بالإضافة إلى الخدمات اللازمة أثناء مرحلة تأسيس الشركات.
- إصدار شهادة استيراد سارية لمدة ثلاث سنوات بدلاً من ختم الفواتير بشكل دوري
- إصدار شهادة تصدير سارية لمدة ثلاثة سنوات بدلاً من الخطاب السنوي

رؤساء الهيئة العامة للاستثمار

الاسم	الفترة
أ / زياد بهاء الدين	2006 : 2007
أ / أسامة صالح	2009
أ / حسن فهمي	2015
أ / علاء الدين عمر	2015 : مايو 2016
أ / مني زوبع	قائم بالأعمال من مايو 2016 : يونيو 2016
أ / محمد هاني خضير	يونيو 2016
أ / مني زوبع	أغسطس 2017

مميزات للاستثمار في مصر

يمكن استعراض مميزات الاستثمار في مصر من عدة اتجاهات كما يلي:

<p>تقوم مصر حالياً ببناء مستقبلها السياسي الجديد محلياً وعالمياً وذلك بعد قيامها بتنفيذ خارطة الطريق وتحقيق استحقاقاتها الدستورية وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة.</p>	<p>المناخ السياسي</p>
<p>يتميز الاقتصاد المصري بمرونة تساعده في اجتياز التحديات الاقتصادية حيث تحول اقتصاد مصر الي اقتصاد مستقر وديمقراطي وعصري، حيث سجل معدلات نمو اقتصادية حقيقية وإيجابية بلغت نحو 5% في عام 2016/2017 ووسط تراجع الاقتصادات العالمية وكذلك أثناء الاضطرابات السياسية التي كانت سائدة في الفترة من 2011 حتي 2013 الأمر الذي يبين مدى قدرة ومرونة النشاط الاقتصادي في مصر.</p>	<p>الاقتصاد المصري</p>
<p>القوى العاملة في مصر هي الأكبر في المنطقة على مدى عقود ولمصر سمعة طيبة باعتبارها المصدر الإقليمي الرئيسي للعمال المتعلمين المهرة، كما إن مصر تحتل دور الريادة في القطاعات التي تتطلب مهارات عالية وخاصة القائمة على الخدمات مثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية والسياحة، وتتميز الأحرور في هذه القطاعات بانها تنافسية للغاية وأكثر استقراراً من مثيلتها في الدول المنافسة .</p>	<p>القوى العاملة</p>
<p>تعتبر مصر سوقاً استهلاكية ذات أهمية كبيرة في المنطقة ويرجع ذلك الي حجم السكان الهائل حيث تم تصنيفها بالبلد الأكثر سكاناً في افريقيا والشرق الاوسط، هذا بخلاف وصول العشرات من العلامات التجارية العالمية، والزيادة الكبيرة في مبيعات التجزئة في الفترة الماضية.</p>	<p>السوق الاستهلاكي</p>

<ul style="list-style-type: none"> - توفر مصر أسعار تنافسية في الكهرباء والمياه والغاز - تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية التي يمكن أن تلبى بسهولة احتياجات الأنشطة الزراعية والصناعية والتعدين - يوجد بها أربع شبكات مستقلة للهاتف المحمول (الخلوي) تغطي معظم أراضي الدولة - توافر 15 ميناء تجاري و20 مطار في البلاد لخدمة المصدرين والمستوردين وشبكة قومية من الطرق والسكك الحديدية. 	<p style="text-align: center;">البنية التحتية المتطورة</p>
<p>معدلات ضرائب تنافسية حيث تبلغ ضرائب الشركات 22.5% على الاستثمار الداخلي، مع إعفاء لأنشطة الإنتاج الزراعي والحيواني لمدة 10 سنوات، وإعفاء مدي الحياة على المناطق الحرة، كما تم تخصيص وحدة مدربة علي اعلي مستوي في مصلحة الضرائب للتعامل مع دافعي الضرائب من الشركات .</p>	<p style="text-align: center;">معدلات الضرائب</p>
<p>موقع مصر المتميز في طرق الخدمات اللوجستية الدولية بوجود قناة السويس حيث تعتبر اقصر رابط بين الشرق والغرب نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، الامر الذي جعلها الخيار الأمثل للوصول إلى الأسواق العالمية في أوروبا والشرق الأوسط بالإضافة إلى إفريقيا والهند، فهي الأقرب للأسواق الأوروبية وأسواق أمريكا الشمالية علي عكس الدول الرئيسية المصدرة الأخرى مثل الهند والصين والفلبين، وتمكنت مصر من الوصول إلى الأسواق الرئيسية الكبيرة من خلال مجموعه من الاتفاقيات التجارية الثنائية و المتعددة الأطراف مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك دول أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.</p>	<p style="text-align: center;">القرب من الأسواق العالمية</p>
<p>يعتبر الاقتصاد المصري واحد من أكثر أنظمة الاقتصاد تعدديه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث شهد نموا واضحا عن طريق عدة قطاعات مما ساعد على ضمان الازدهار لكل القطاعات ولمدة أطول.</p>	<p style="text-align: center;">تنوع الاقتصاد</p>

<p>وقد تبنت مصر مؤخرا خطة إصلاحية طموحة لضمان الاستدامة المالية وإيجاد حلول للخلل في الاقتصاد الكلي وتهدف خطة الإصلاح إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ زيادة القاعدة الضريبية ✓ تبسيط الإنفاق على دعم الوقود والكهرباء ✓ الاستفادة من الإنفاق الرأسمالي ✓ تخصيص المزيد من الموارد للخدمات العامة والضمان الاجتماعي <p>بعد ثورة 25 يناير 2011 تبنت الحكومة استراتيجية الترويج المكثفة ذات الثلاثة أبعاد على أساس</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ إصلاح الأعمال ✓ وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ✓ ورعاية المستثمرين. 	<p>مناخ الاستثمار</p>
<p>عدة تشريعات بالهيئة لحماية المستثمر وهي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - دليل حماية المستثمر - مركز تسوية المنازعات - لجنة حل منازعات الاستثمار - لجنة العقود - صدور قانون الاستثمار الجديد رقم 72 لعام 2017 	<p>قوانين الاستثمار</p>

القطاعات المستهدفة للاستثمار فيها بمصر

القطاعات المستهدفة في المنطقة متنوعة وهي مزيج من الصناعات المتوسطة والخفيفة، مثل:

- ✓ التعدين
- ✓ الصناعات الدوائية
- ✓ العقارات والبناء
- ✓ البتروكيماويات
- ✓ الرعاية الصحية
- ✓ الزراعة والتصنيع الزراعي
- ✓ الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- ✓ الطاقة المتجددة
- ✓ المنسوجات
- ✓ النقل واللوجستيات
- ✓ تجارة التجزئة

الاتفاقيات التجارية

- تسعى مصر من خلال مجموعة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية لتصبح مركز عالمي وإقليمي للخدمات والإنتاج وإعادة التصدير، وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي من خلال فتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن تنافسية تكاليف العمالة والمنافع والقوى العاملة الموهوبة وقربها من الأسواق العالمية الرئيسية.
- كل هذه المزايا مجتمعة جعلت مصر مركزاً مثالياً يمكن تصديره إلى أوروبا والعالم العربي والولايات المتحدة وأفريقيا.

- من امثلة الاتفاقيات التجارية المصرية:
 - ✓ اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي.
 - ✓ اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.
 - ✓ رابطة التجارة الحرة الأوروبية (أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا).
 - ✓ المناطق الصناعية المؤهلة (كيز).
 - ✓ اتفاقية أغادير للتجارة الحرة.
 - ✓ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا) .
 - ✓ اتفاقية التجارة الحرة العربية.
 - ✓ السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا).
 - ✓ اتفاقية مصر الحرة للتجارة الحرة.
 - ✓ اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

خدمات الهيئة

- تتمثل خدمات الهيئة في مساعدة المستثمرين الأجانب من مختلف أنحاء العالم في استغلال الفرص المتاحة في الاقتصاد المصري الذي يشهد نموًا سريعًا والاستفادة من المزايا التنافسية القوية في الدولة باعتبارها مركزًا للتصدير لأوروبا وإفريقيا والعالم العربي.
- يوجد لدي الهيئة عدد (9) مكاتب بكل من محافظات: بورسعيد- السويس-الدقهلية-المنوفية-الفيوم-المنيا-سوهاج-قنا-اسوان.
- كما ان لديها عدد (5) مكاتب تمثيل بمحافظات: الشرقية-الغربية-القليوبية-بني سويف-الأقصر.
- تؤدي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة خدماتها من خلال عدة كيانات داخلية من اهمها:

1. مجمع خدمات الاستثمار

- مهمته مساعدة المستثمرين في الحصول على كافة الموافقات على المستوى الوطني والمحلي لتيسير الإسراع في بدء الأنشطة في مصر، لذا يضم ممثلي أكثر من 47 وزارة وهيئة حكومية مخولة بمنح التراخيص والموافقات اللازمة لتأسيس الشركات الجديدة.
- يقوم بتوفير الخدمات التالية:
 - ✓ خدمات التأسيس.
 - ✓ خدمات ما بعد التأسيس.
 - ✓ خدمات قانونية.
 - ✓ خدمات حكومية.
 - ✓ خدمات الإعفاء الضريبي.
 - ✓ خدمات فنية.
 - ✓ النشر في صحيفة الاستثمار.
- يوجد للمجمع 5 فروع وهي: القاهرة (الفرع الرئيس) -الإسكندرية- الاسماعيلية-أسيوط-مدينة العاشر من رمضان.
- خلال سنة واحدة تم افتتاح فروع جديدة للمجمع في مدن (سوهاج- مدينة السادس من أكتوبر-مدينة جمصة بالدقهلية).
- كما تم توسيع نطاق اختصاص مكتب اتحاد غرف التجارة المصرية في المجمع "بالقاهرة" تهدف الي تقديم خدمات جديدة تشمل تعديل العضوية وتجديدها بالإضافة إلى الخدمات المطلوبة أثناء مرحلة تأسيس الشركات.

2. مركز بداية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- قامت بتأسيسه الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مطلع عام 2010 بهدف دعم تنمية الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.
- وخصصت الهيئة للمركز صندوق رأسمال خاص لتمويل تلك المشروعات وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم 95 لعام 1992 ولائحته التنفيذية، ومقره في مصر، يكون هدفه الرئيسي توفير الدعم المالي والخبرة الفنية لتعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن المتوقع أن تصل الدفعة الأولى منه إلى 300 مليون جنيهاً مصرياً، والحجم المستهدف لهذا الصندوق يبلغ مليار جنيهاً مصرياً.

3. مركز تسوية منازعات المستثمرين

- تم تأسيسه عام 2009 بهدف تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين المستثمرين وذلك من خلال عملية الوساطة.
- وقد تم مراعاة آخر التحديثات الواردة على الممارسات العالمية والتشريعات المقارنة بالإضافة إلى توصيات لجنة الأمم المتحدة حول القانون التجاري الدولي(UNCITRAL)، عند وضع قواعد الوساطة الخاصة بالمركز.

- الوساطة هي إحدى الحلول البديلة لتسوية المنازعات عوضاً عن المحاكم وتتم بمساعدة طرف ثالث محايد يعرف باسم "الوسيط" ويساعد الأطراف المتنازعة في التوصل لتسوية النزاع بشكل ودي وسريع سعياً لتوفير الوقت والمال والجهد ودون الإخلال بحق من حقوق الأطراف المتنازعة في اللجوء للقضاء.
- وحيث أن الهدف من الوساطة هو التوصل لحل سريع يقرره الأطراف المتنازعة على نحو يلبي مصالحهم ويجنبهم اللجوء لإجراءات التقاضي المطولة والمعقدة والتي لا يمكن توقع نتائجها، فمن الأفضل اللجوء للوساطة لضمان الإجراءات دون الإضرار بأهداف الوساطة المرغوبة؛ ولذا وجد أنه من الضروري تنظيم عملية الوساطة إلى جانب التزامات كل من المشاركين في تلك العملية من خلال مجموعة من القواعد.

المصادر:

- الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار <https://www.gafi.gov.eg>
- صفحة الهيئة العامة للاستثمار – الموسوعة الحرة. <https://ar.wikipedia.org/wiki>